قراءة في الجلسة «الافتتاحية» المنعقدة في 30 أكتوبر 2018

مناقشة استجواب الخرافي واختيار أمين السر والمراقب وإقرار تعديلات الرياضة

عقد مجلس الأمة جلسة افتتاحية 30 اكتوبر 2018 استهل بها دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر.

الجلسة الافتتاحية

ووفقاً لمجريات الجلسة فقد ناقش المجلس خلالها استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي المقدم من النائب رياض العدساني والذي تكون من ثلاثة محاور، وانتهى بالاكتفاء بالمناقشة وعدم تقديم أي طلبات او اقتراحات.

واستهلت الجلسة الافتتاحية بتلاوة مرسوم دعوة مجلس الأمة للانعقاد ثم تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه- بافتتاح دور الانعقاد، حيث دعا سموه في كلمته بالنطق السامي إلى الحرص على النظام الديمقراطي وصيانته.

وأكد سموه إيمانه بالديمقراطية فكرا ونهجا وممارسة وحرصه على دعمها.

وأشار سموه إلى أن هناك ممارسات سلبية ومواقف وطروحات ومشاريع عبثية لا تخدم مصلحة الوطن بل تسعى الى التكسب الانتخابي أو تخدم مصالح شخصية أو أجندات خاصة على حساب مصلحة الكويت العليا.

وقال سموه إنه "بحكم موقع المسؤولية والأمانة التي أحملها في عنقي أقول بكل صراحة وجدية: لن اسمح بأن نحيل نعمة الديمقراطية التي نتقيا بظلالها الى نقمة تهدد الاستقرار في بلدنا وتهدم البناء وتعيق الانجاز".

من جانبه شدد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في كلمته في الافتتاح على ضرورة تعاون السلطتين وتماسك الجبهة الداخلية لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

وأكد الغانم أن الوحدة الوطنية هي السلاح في مواجهة التحديات وهي ليست مجرد شعار بل قدر وطني لا مناص منه.

وقال الغانم إن سمو الأمير وبكل خبرة وحكمة وترو حصن الكويت من خطر التراشق، وإنه رغم جحود هنا وقلة وفاء هناك فمازال يقف بشموخ وسوف ينتصر إن عاجلا أو آجلا.

وأكد أنه لن يتحقق إنجاز على الأرض من دون التعاون الحقيقي البناء المتكاتف بين السلطتين وأنه علينا أن نبعد عنا هاجس الانتخابات المقبلة وأن نعمل لمصلحة الأجيال القادمة.

وقال إن أي صيغة أخرى غير التعاون كالتناحر وتسجيل النقاط على الغير والمزايدات والمساومات السياسية ستكون نتائجها كارثية.

وأشار الغانم إلى أن الحكومة مطالبة بمعالجة كل الملفات الملهة تطبيقا للتوجيهات السامية وتطور نهجها.

بدوره ألقى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح كلمة أكد خلالها أن نهج الحكومة كان ولا يزال هو ضرورة الحفاظ على المال العام واتخاذ كافة الوسائل لحمايته.

وأكد سموه أن الالتزام بأحكام الدستور والقانون ليس خيارا بل هو التزام وطني ومطلب أساسي تلتزم به الحكومة بكافة مؤسساتها وأجهزتها لتحقيق الإنجاز المنشود.

وقال إن يد الحكومة ستبقى ممدودة للتعاون البناء والتنسيق مع السلطة التشريعية وتحت ناظر رقابتها الدستورية.

وأكد المبارك تعهد الحكومة ان تبقى عند حسن ظن صاحب السمو وظن الشعب الكويتي الحبيب، متكاتفين متعاونين مع مجلس الأمة لما فيه خير البلاد والعباد.

مجلس الأمة

تأبين الوزان

أبن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، النائب السابق عبد الله يعقوب الوزان، مؤكدا انه كان نموذجا للسياسي الرزين والبرلماني المتحلي بقيم التعاون والعطاء وأدب الحوار.

أمين السر والمراقب

وزكى مجلس الأمة خلال الجلسة الافتتاحية النائب د. عودة الرويعي أمينا لسر المجلس لدور الانعقاد الثالث.

وانتخب النائب نايف المرداس مراقبا للمجلس حيث حصل على٣٧ صوتا مقابل 22 صوتا للنائب ماجد المطيري.

بند الاستجوابات

أولا: الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء

نظر المجلس الاستجواب المقدم من النائبين شعيب المويزري ومحمد المطير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء.

وقرر المجلس رفع الاستجواب من جدول الأعمال بعد أن قدم النائبان طلبا بسحب الاستجواب، استنادا إلى المادة «141» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، كما قرر المجلس تثبيت الاستجواب مع طلب السحب في المضبطة.

ثانيا: الاستجواب الموجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة نظر المجلس الاستجواب الذي قدمه النائب رياض العدساني لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة م. عادل الخرافي والمتضمن ثلاثة محاور كان المحور الأول يتعلق التعيينات والتنفيع وتعلق المحور الثاني بالتجاوزات في الميزانية والمحور الثالث بشأن محاولة إضعاف الرقابة البرلمانية.

وتحدث النائب د. عادل الدمخي مؤيداً للاستجواب، فيما تحدث النائب د. خليل عبد الله معارضاً وانتهى المجلس بتجديد الثقة بوزير الدولة لشؤون المجلس م. عادل الخرافي، بعدما اكتفى بمناقشة الاستجواب من دون تقديم أي اقتراحات أو توصيات.

تعديلات قانون الرياضة

أقر المجلس تعديلات على قانون الرياضة بمداولتيه الأولى والثانية حيث وافق على المداولة الأولى 51 عضوًا من أصل 59 وعلى الثانية 50 عضوًا من أصل 58.

وأكد رئيس مجلس الأمة أن رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية نجح بفضل مجلس الأمة وأن رفع الإيقاف مشروط بخارطة طريق مرتبطة بجدول زمني.

وأضاف أن التعديلات تتمثل في تحديد نصاب انعقاد الجمعية العمومية للأندية الاتحادات الرياضية ورفع عقوبة السجن من القانون، معتبرًا أن تأجيل القانون يعني تأخر خارطة الطريق.

من جهته أوضح وزير الإعلام، وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري أن التعديلات تتعلق بحذف فقرتين من القانون الحالي وإضافة مادة جديدة تتعلق بخفض نصاب الأندية مؤكدًا أهمية ذلك حتى لا تتعطل خارطة الطريق لرفع الإيقاف بشكل نهائي. واتفق نواب خلال مداخلاتهم أن رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية أمر يحسب للمجلس، وتباينت آراء البعض حول التعديلات بين من يدعو إلى سرعة إقرارها والالتزام بخارطة الطريق، ومن أبدى تحفظه مطالبًا بالتريث في إقرارها.

عضوية الحريش والطبطبائي

قرر مجلس الأمة عدم إسقاط عضويتي النائبين د.جمعان الحريش ود.وليد الطبطبائي على خلفية الحكم الجزائي الذي أصدرته محكمة التمييز بحقهما.

وجرى التصويت على عضوية كل نائب على حدة وجاءت نتيجة التصويتين بموافقة 31 نائبًا من أصل 62 مقابل عدم موافقة 29 وعدم تصويت نائبين.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قد أوضح في مستهل التصويت أن إسقاط عضوية النائب يتطلب موافقة 33 عضوًا.

وجاء في المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة أنه "إذا فقد العضو أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 82 من الدستور أو في قانون الانتخاب أو فقد أهليته المدنية سواء عرض لذلك بعد انتخابه أو لم يعلم إلا بعد الانتخاب أحال الرئيس الأمر إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحثه".

وبشأن إسقاط العضوية نصت المادة ذاتها على أنه لا يكون "إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمره ويكون التصويت في هذه الحالة بالمناداة بالاسم ويجوز للمجلس أن يقرر جعل التصويت سريًا".

أكد أن هناك اجتماعات أسبوعية لتنفيذ حلول دائمة للمناطق المتضررة من السيول

الدمخي: صرف تعويضات المواطنين المتضررين من حادثة الأمطار.. قريباً

- هناك 3 أنواع من التعويضات أولها الأعمال الإنشائية والثاني لأضرار السيارات والثالث المنقولات والأثاث
- سوف يتم عمل سدود وبحيرات صناعية وقنوات موازية للخطوط ومنافذ للبحر وجريان السيول

عادل الدمخي

أكد رئيس لجنة التحقيق في حادثة الأمطار أن كل الجهات المعنية بتداعيات الأمطار تجتمع الآن وتنسق أسبوعياً لتنفيذ الحلول على أرض الواقع في مناطق كثيرة، مبينا أن العمل يجري على تنفيذ الحلول الدائمة التي وضعت للمناطق التي تضررت من الأمطار.

وقال الدمخي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة" إنه تم الاجتماع مع وكيل وزارة الأشغال والوكيل المساعد بناء على اتفاق تم مع وزيرة الأشغال لاستعراض الإصلاحات بشأن قضية الأمطار".

وأوضح أن النواب يريدون الإصلاح ولذلك تم طلب تقديم تقرير دوري وعدم ترك الأمور في يد السلطة التنفيذية، مبينا أن الدور الرقابي يحتم على النواب المتابعة.

وبخصوص تعويض المواطنين المتضررين من حادثة الأمطار قال الدمخي إن اللجنة أوصت بضرورة الإسراع في صرف تعويضات المواطنين، لافتا إلى أن هناك 3 أنواع من التعويضات أولها الأعمال الإنشائية والبيوت وانتهت الوزارة من حصرها وإحالتها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب لصرف التعويضات.

وبين أن النوع الثاني من الأضرار هو السيارات وقسمت إلى قسمين الأول اقل من 3 آلاف دينار وتم صرف التعويضات لما يقارب 500 حالة منها، وهناك النوع الثاني وهو الأكثر من 3 آلاف دينار وهي الآن في طور الانتهاء منها.

وبشأن القسم الثالث من التعويضات قال الدمخي إنها عبارة عن المنقولات والأثاث وللمقتنيات الخاصة وهذه لم يتم الانتهاء منها بعد وهي في طور الدراسة.

وقال إن اللجنة طالبت الوزارة بتفعيل دورها وتنفيذ توصية اللجنة بتطبيق البند ٤ من المادة ٨٥ على الشركات ، بضرورة عدم تسلم اي شركة عقد جديد أو الدخول في مناقصة جديدة إلا بعد إتمامها للمشروع المتعثر أو الذي لم تقم به على الوجه المطلوب.

واعتبر أن هذا سلاح بيد الوزارة لإجبار الشركات على سرعة التنفيذ، وعدم التأجيل والرفض والمطالبة بعقود جديدة، مبيناً أن التقرير الذي صدر من لجنة الأمطار كان شاملا وهو الوحيد الذي ذكر فيه كل اسماء الشركات والموظفين الذين تسلموا تسلما نهائيا وطالب التقرير بالتحقيق في هذا الشان.

واضاف الدمخي أن اللجنة اطلعت على دراسة وزارة الاشغال والحلول العاجلة والخطط الاحترازية للحماية من تداعيات مشاكل الأمطار والسيول في المواقع الحرجة بالكويت.

ولفت إلى أن هناك حلولا دائمة وأخرى سريعة وعاجلة لاسيما ان شهر ١١ موسم الأمطار، مشيرا إلى انه تم تشكيل لجنة عليا لمتابعة مشكلة الأمطار برئاسة الوزيرة السابقة د. هند الصبيح والآن تراسها د. جنان بوشهري.

وأوضح أن هذه اللجنة اعدت تقريرا مهما وفنيا لدراسة ومعالجة وتقييم السيول في الكويت، مشيرا إلى أن هذا هو الأساس الأول في الإصلاح الأول كما ذكرناها في تقرير لجنة التحقيق في حادثة الأمطار.

وأكد أن مشكلة الأمطار نبهت إلى مشكلة السيول، مبينا أن كل الجهات المعنية بتداعيات الأمطار تجتمع الآن وتنسق اسبوعيا لتنفيذ الحلول على أرض الواقع في مناطق كثيرة منها تقاطع الفحيحيل والصباحية وهضبة الاحمدي ومدينة صباح الاحمد والدائري السابع والتقاطع مع كبد ووصلة الدوحة والقيروان والشدادية وصباح الناصر وأماكن تجمعات المياه على طريق الفحيحيل.

وبين أن كل هذه الأماكن التي تاثرت وضعت لها حلول بمدة زمنية محددة وتكون المشكلة منتهية كما نصبتا عليها في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية.

وقال الدمخي" راينا الجهد والعمل اليوم على أرض الواقع، وسوف يتم عمل سدود وبحيرات صناعية وقنوات موازية للخطوط ومنافذ للبحر وجريان السيول، وإحاطة مدينة صباح الأحمد بمجموعة من البحيرات والسواتر وقنوات تحويلية مفتوحة ونهاية المجاري على خزان للمياه وتركيب مضخات لرمي المياه بعيدا عن المنطقة مع التنبيه على التنظيف وقيام بإزالة مخلفات البناء وغيرها من طرف البلدية والأشغال، وعمل وادي محمية طبيعية شرق منطقة غرب عبدالله مبارك لحمايتها من الأمطار وربط المجرور".

وأكد أن "هذه الحلول دائمة، ولا ننكر دور وزارة النفط في عمل الخزانات المائية وتعاونها مع الفريق ككل ووزارة الأشغال".

وتابع الدمخي" نحن لم نكتف بتقديم تقرير اللجنة إذ إن جزءا من العلاج هو المتابعة ومراقبة الأعمال، حتى إذا حاسبنا يكون بناء على أعمال والتوصيات وتنفيذها".

وأعرب الدمخي عن أمله في سرعة تعويض المواطنين ومحاسبة الشركات والمكاتب والموظفين وإجراء التحقيق اللازم لتعجيل عملية الإصلاح.

وافقت على اقتراح في شأن نقل القيود الانتخابية

«التشريعية» تواصل النظر في دستورية استجواب رئيس الوزراء

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية أمس

واصلت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها مناقشة تكليف مجلس الأمة بدراسة مدى دستورية الاستجواب المقدم من النائب د. عبد الكريم الكندري إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك.

وقال مقرر اللجنة النائب د. خليل أبل إن اللجنة قررت توزيع مذكرة مقدمة من الحكومة تتضمن ردها على الاستجواب على أعضاء اللجنة لقراءتها على أن تعقد اللجنة اجتماعا لاحقا لتقرر من تستدعي في هذا الخصوص.

وأضاف أبل أن اللجنة ناقشت الاقتراح برغبة المقدم من النائب عيسى الكندري بخصوص إنشاء مجلس قومي للمرأة وقررت دعوة مقدم الاقتراح لمناقشته.

وأوضح أن اللجنة نظرت في الاقتراحات المقدمة بشأن مخاصمة القضاء، مبينا أن اللجنة قررت التصويت على هذا الاقتراح في اجتماعها المزمع عقده الأسبوع المقبل.

وبين أن مجمل القانون أن يكون التعديل على قانون المرافعات وليس قانون تنظيم القضاء بإدراج باب كامل في قانون المرافعات يختص بمخاصمة القضاء.

وأضاف أن اللجنة وافقت بإجماع الحضور على الاقتراح بقانون بشأن التعديل على قانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي، فيما يخص اعتماد يوم العاشر من محرم كعطلة رسمية في الدولة في القطاع الأهلي.

وقال إن اللجنة نظرت الاقتراح المقدم من النائب أحمد الفضل بشأن جوازات السفر للكويتيين العاملين في وزارة الخارجية وقطاعات الدولة المختلفة الذين بحوزتهم جوازات خاصة.

وشرح أن "الذكر الذي حصل على هذا الجواز بصفته في مقر عمله يحظى بجواز دبلوماسي أو جواز خاص له ولأسرته، أما المرأة الكويتية العاملة في الخارج أو التي تحظى بالجواز الخاص أو الدبلوماسي فزوجها وأولادها لا يحظون بهذا الأمر".

وتابع " الاقتراح المقدم من النائب هدفه أن تتم المعاملة بالمثل سواء للمرأة أو الرجل ومساواة المرأة بالرجل في هذا الجانب ومنح أسرتها هذا الجواز الخاص في فترة عملها بشرط أن يكونوا كويتيين. ووافقت اللجنة وأحالت المقترح إلى لجنة الداخلية والدفاع".

وبين أن اللجنة نظرت الاقتراح بقانون المقدم من النواب راكان النصف ويوسف الفضالة وأحمد الفضل وصفاء الهاشم بشأن القيود الانتخابية بحيث إن من يقيد في دائرة لا يصوت في هذه الدائرة إلا بعد مرور الانتخابات التي تليها، ووافقت اللجنة على الاقتراح وأحالته إلى لجنة الداخلية والدفاع.

الكندري لتحميل «التعليم العالي» تأشيرة الدخول للطلبة المبتعثين في جميع الدول المعتمدة لديها

أعلن النائب عبد الله الكندري عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته:عملت وزارة التربية والتعليم العالي على ايفاد الطلبة الكويتيين الى جامعات خارج البلاد للحصول على المؤهل العلمي الموفد من أجله خلال المدة المحددة للبرنامج الدراسي ووفقا للإجراءات والمتطلبات المنصوص عليها في اللائحة، وتكفلت الوزارة بجميع المخصصات المالية للطالب المبتعث باستثناء تحمل تكاليف تأشيرة الدخول (الفيزا) للطالب.

ونص الاقتراح على ما يلي:

- تتحمل وزارة التربية والتعليم العالي تأشيرة الدخول (الفيزا) للطلبة المبتعثين في جميع الدول المعتمدة لديها.